التحليل المالي بالنسب المالية وخصوصيات تطبيقه في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سبأ الإسلامي

د. سالم يسلم لرضي*

الملخص:

يتناول البحث دراسة استخدام أدوات التحليل المالي في تقييم أداء المصارف الإسلامية بالتطبيق على بنك سبأ الإسلامي من خلال الاعتماد على التقارير السنوية للمصرف المذكور، حيث يركز البحث على بيان أهمية التحليل المالي بالنسب المالية في تقييم أداء المصارف الإسلامية من خلال تحديد مؤشرات تتوافق وطبيعة عمل هذه المصارف، ويوضح البحث العلاقة بين التحليل المالي وتقييم الأداء في المصرف الإسلامي، وأثر ذلك في ربحية المصرف. ومن خلال نتائج التحليل تم التوصل إلى أن للنسبة النقدية إلى إجمالي الودائع تأثيرًا معنويًا في معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع. وأوصى البحث بضرورة تبني المصارف الإسلامية لبرامج التحليل المالي، وربطها بالأساليب الإحصائية لتقييم أدائها، والتنبؤ باتجاهات هذا الأداء مستقبلاً.

مقدمة:

يعد التحليل المالي من أهم الموضوعات البالغة الأهمية في حقل المنشآت المالية، حيث تتزايد هذه الأهمية يومًا بعد يوم في عالمنا المعاصر، مما جعل إدارات هذه المنشآت والمتعاملين معها بحاجة دائمة إلى المعلومات والمؤشرات المالية التي يسترشدون بها في اتخاذ قراراتهم المالية لمعرفة نقاط القوة والضعف في أدائها.

وتعتبر المصارف الإسلامية إحدى هذه المنشآت المالية، التي لها طبيعة خاصة في المعاملات المالية، تختلف عن المصارف التقليدية؛ حيث إنها لا تتعامل في استثمار مواردها بالقرض الربوي وتوظيفها، بل تتعامل وفق صيغ ووسائل تتوافق مع أحكام الشريعة، الإسلامية لذلك يتطلب الأمر توفير مؤشرات مالية تتلاءم وطبيعة هذه المصارف.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في التساؤل الآتي:

هل يتطلب تقييم أداء المصارف الإسلامية مؤشرات خاصة تتوافق وطبيعة هذه المصارف في ظل خصوصية النشاط المصرفي الإسلامي وماهي أهم الأدوات التي يمكن استخدامها في تقييم هذا الأداء؟

* أستاذ مساعد، بقسم إدارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة سيئون

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في أهمية التحليل المالي بالنسب المالية للمصارف الإسلامية، ثم إن التوجهات الحديثة تجاه الرغبة في التعامل مع هذه المصارف يفرض إيجاد مؤشرات لهذه المصارف تتوافق وطبيعة عملها، ولهذا تكون هذه الأهمية من خلال:

1- المساهمة في مساعدة إدارات هذه المصارف في القيام بعملية التحليل المالي بالنسب المالية في تقييم أدائها بتوفير مؤشرات مالية تتفق ونشاط هذه المصارف.

2- تسليط الضوء على أهم مؤشرات التحليل المالي، التي تستخدم تقييم أداء المصارف الإسلامية.

أهداف البحث:

1- تحديد مؤشرات مالية تستخدم في عملية التحليل المالي تتوافق وطبيعة عمل المصارف الإسلامية.

2- تحليل نشاطات هذه المصارف وتقييمها من خلال استخدام هذه المؤشرات.

3- الخروج بالنتائج والتوصيات في هذا المجال.

فرضيات البحث:

انطلاقًا من مشكلة البحث وتحقيقاً لأهدافه وضع الباحث الفرضية الرئيسة الآتية:

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) والأداء المالي (معدل العائد على الأصول، معدل العائد على الودائع) للمصرف الإسلامي.

ومنها تتفرع الفرضيات الآتية:

1- الفرضية الأولى:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في الأداء المالي (معدل العائد على الأصول) للمصرف الإسلامي.

2- الفرضية الثانية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) في الأداء المالي (معدل العائد على الودائع) للمصرف الإسلامي.

متغيرات البحث وكيفية قياسها:

صُنفت متغيرات البحث إلى مجموعتين:

المجموعة الأولى: المتغير المستقل:

شملت هذه المجموعة المؤشرات المالية الآتية:

1- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول كمؤشر على سيولة المصرف الإسلامي.

2- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع كمؤشر آخر على سيولة المصرف الإسلامي

3- معدل توظيف الموارد كمؤشر على توظيف الأموال في المصرف الإسلامي.

4- نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول كمؤشر على قدرة المصرف الإسلامي على جذب المدخرات.

5- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول كمؤشر على إدارة المخاطر في المصرف الإسلامي.

المجموعة الثانية: المتغير التابع:

تعتبر مؤشرات الربحية والعائد من المؤشرات التي تعكس الأداء المالي للمصرف الإسلامي، التي سيتم قياسها من خلال معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على الودائع.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاطلاع على الكتب والمراجع والدوريات والرسائل العلمية، ذات العلاقة بموضوع البحث، كما اعتمد على إجراء دراسة تطبيقية على القوائم المالية الصادرة عن بنك سبأ الإسلامي؛ للبحث في أثر كل من نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول (x1)، نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (x2)، ومعدل توظيف الموارد (x3)، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (x4)، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (x5) في الأداء المالي (معدل العائد على الأصول (y1)، معدل العائد على الودائع (y2) للمصرف الإسلامي.

الدراسات السابقة:

1- دراسة OSHKE & SUMAINA، 2015م:

هدفت الدراسة إلى تقويم أداء مجموعة من الشركات المدرجة في بورصة نيجيريا باستخدام النسب المالية، وتوصلت إلى أنه يوجد أثر إيجابي للربحية على تقويم الأداء، وأثر سلبي للسيولة على تقويم الأداء. [1].

2- دراسة الجعافرة، 2012م:

هدفت الدراسة إلى بيان مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، وكذلك معرفة المؤشرات الأكثر أهمية بالنسبة للمصارف الإسلامية عند اتخاذ القرارات التمويلية، توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية التي تستخدمها المصارف الإسلامية أثرت على اتخاذ القرارات التمويلية لديها وبين وضع نجاحها مقارنة بإجمالي عدد القرارات.[2].

3- دراسة أمارة عاصي، 2010م:

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية من خلال استخدام مجموعة من مؤشرات تقييم الأداء، توصلت الدراسة إلى وجود زيادة مستمرة في نسبة العائد على حقوق الملكية مما يدل إتباع استراتيجية تعظيم حقوق الملكية، كما توصلت إلى عدم ارتفاع معدلات نسبة الملاءة المالية بالنسبة لأصول المصرف الإسلامي وودائعه.[3].

4- دراسة عمر شيخ عثمان، 2009م:

هدفت الدراسة إلى تقييم إدارة الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، أي تقييم عوامل السيولة والربحية لدى إدارة المصارف للموجودات والمطلوبات، توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ارتباط قوية بين الموجودات والمطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، وأن العائد على حقوق المساهمين متقارب بينهما.[4].

5- دراسة إبراهيم عبدالحليم عباده، 2007م:

هدفت الدراسة إلى إبراز أهداف البنوك الإسلامية، وعوامل نجاحها، والخروج بمعايير أداء لها من خلال الأهداف التي تنطلق منها، واستخدمت الدراسة النسب المالية في تحليل المؤشرات التي تؤثر في أداء البنوك الإسلامية، توصلت إلى أن بنوك العينة جميعها تتجه نحو التمويل بالمرابحة، مما يؤدي إلى تراجع مستوى أدائها في المستقبل.[5].

6- دراسة BASHIR، 1999م:

هدفت الدراسة إلى اختبار العلاقة بين إجمالي الموجودات ومؤشرات الأداء (حق الملكية إلى رأس المال، والعائد على الموجودات، والعائد على حق الملكية، والعائد على الودائع)، وتوصلت الدراسة إلى أن مقاييس أداء البنوك الإسلامية تزداد بنسبة أقل من زيادة الحجم (إجمالي الموجودات).[6].

تقسيمات البحث:

تم تقسيم البحث على ثلاثة محاور أساسية، حيث يمثل المحوران الأول والثاني أدبيات نظرية حول تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية، والتحليل المالي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية، أما المحور الثالث فيتمثل في دراسة حالة من خلال تحليل القوائم المالية لبنك سبأ الإسلامي؛ بغرض تقييم الأداء المالي للبنك للسنوات المالية (2012- 2016م)؛ وذلك لتعذر الحصول على القوائم المالية للسنوات ما بعد 2016م نتيجة التأخير في إعداد التقارير المالية من قبل البنك بسبب الظروف الحالية التي تمر بها اليمن، وذلك كما يأتي:

المحور الأول: تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية.

المحور الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية.

المحور الثالث: تقييم الأداء المالي لبنك سبأ الإسلامي خلال السنوات المالية (2012 – 2016م).

المحور الأول: تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية:

1- مفهوم تقييم الأداء المالي:

يركز الأداء المالي على استخدام نسب بسيطة، بالاستناد إلى مؤشرات مالية، يُفترض أنها تعكس إنجاز الأهداف الاقتصادية للبنك، ويشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها اشتقاق مجموعة من المعايير أو المؤشرات الكمية والنوعية، حول نشاط أي مشروع اقتصادي، يسهم في تحديد أهمية الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى؛ لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمنشآت[7].

ويُعَدُّ تقييم الأداء المالي للمنظمة مقياسًا للنتائج المحققة أو المنتظرة، في ضوء معايير محددة سلفًا، تقدم إجراءات ووسائل طرق القياس التعريف بتحديد ما يمكن قياسه، ومن ثم الكشف عن أهميتها للإدارة من خلال:

- تحديد مستوى تحقيق الأهداف من قياس النتائج ومقارنتها، مما يسمح بالحكم على الفعالية.
- تحديد الأهمية النسبية بين النتائج والموارد المستخدمة، مما يسمح بالحكم على الكفاءة.[8].

وتشغل عملية تقييم الأداء المالي في المصارف حيزاً واسعاً من قبل أصحاب المصالح الذين من بينهم المالكون والمودعون والمقرضون؛ لما لهذه العملية من أهمية في إبراز الوضع المالي للمصارف، ومن ثم المساعدة في عملية اتخاذ القرارات. [9].

ويُقصد بتقييم الأداء المالي تحليل الأداء المالي عن طريق القوائم المالية للمصرف ومعرفة ما تحتويه من بيانات عن فترة سابقة؛ بقصد الحصول على معلومات، تبين الوضع المالي للمصرف، ومدى كفاءة إدارة السيولة والتوظيف والإدارة.[10].

المحور الثاني: التحليل المالي للقوائم المالية باستخدام النسب المالية:

يُعد استخدام النسب المالية في التحليل المالي من أهم الوسائل التي تساعد الإدارة على معرفة وضع سيولة البنك وموقف الأموال المتاحة للتوظيف، فضلاً عن ملاءمة رأس المال والربحية في هذه البنوك. [11].

و تُعد النسبة المالية محاولة لإيجاد علاقات كمية بين عناصر قائمة المركز المالي أو قائمة الدخل، ولهذا فهي تزود الأطراف المعنية بالتحليل؛ بفهم أفضل لظروف الشركة (المصرف) [12]، أي أنه توجد هناك علاقات بين البيانات المحاسبية يجب اعتمادها دون الإخلال بمكونات هذه العلاقات؛ حيث إن ناتج كل نسبة مالية لا يمكن فهم مدلوله أو كيفية الحكم على الأداء الا بمقارنته ببعض المعايير القياسية؛ إذ يمكن الحكم على الأداء من خلال المقارنة بين نتيجة النسبة وقيمة المعيار. [13].

و تعود أسباب الاعتماد على التحليل المالي بالنسب المالية إلى الآتي: [14]

1- إن إعداد النسبة المالية لا يتطلب قدراً كبيراً من المهارة والقدرة لكن تحليل النتائج يحتاج وتفسيرها إلى مهارة وقدرة عالية، وهذه هي التي تميز المخلل المالي الكفؤ من المحلل المالي الأقل كفاءة.

2- لا تعطي النسبة الواحدة معلومات كافية للتعرف على أسباب مشكلة ما إلا أنه يمكن الحصول على حكم مناسب عند تحليل مجموعة من النسب.

و من الأسس الواجب توافرها في المؤشرات المالية ما يأتي: [15]

1- ضرورة أن تتسم بسهولة والوضوح.

2- أن تراعي طبيعة النشاط، وتوفر البيانات والمعلومات اللازمة لحسابها.

3- أن تكون شاملة لأنشطة المصرف، وأن تقدم صورة واضحة للأداء.

ومن النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف الإسلامية مايلي: [16،17،18، 19، 20،21،5،14، 22، 23].

جدول رقم (1)

مجموعة من النسب المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف الإسلامية

مجموعات النسب	القانون	المدلول
نسب السيولة:		
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	النقد والأرصدة لدى البنك المركزي و المصارف الأخرى/ إجمالي الأصول	تعكس الأرصدة النقدية التي تمثل تعطيلاً في توظيف موارد المصرف في حالة الزيادة أو أن المصارف بحاجة أن تحتاط من مشكلة نقص السيولة في حالة انخفاض هذه النسبة.

نسبة الودائع تحت الطلب إلى إجمالي الأصول	الودائع تحت الطلب/ إجمالي الأصول	تدل على نسبة المصادر الخارجية المجانية من إجمالي استثمارات المصرف أو مدى سيولة هذه الاستثمارات.
نسبة السيولة السريعة	الموجودات السائلة / إجمالي المطلوبات	تقيس قدرة موجودات المصرف السائلة أي النقد وما في حكمه على مقابلة التزاماته قصيرة الأجل.
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	إجمالي النقدية/ إجمالي الودائع	تقيس هذه النسبة إمكانية البنك الإسلامي في رد الودائع من خلال النقدية المتاحة لديه التي يمكنه السيطرة عليها بصورة مباشرة.
نسبة الأصول السائلة/ إجمالي الالتزامات	الأصول السائلة/ إجمالي الالتزامات	تقيس قدرة البنك على سداد التزاماته المختلفة قبل الأطراف المتعددة خارج البنك سواءً أكانت هذه الالتزامات ودائع أم غيرها من الالتزامات.
نسب توظيف الأموال:		
معدل استثمار الودائع	الاستثمارات + القروض/ إجمالي الودائع	تقيس جميع توظيفات البنك بالنسبة للودائع و لذلك يُضاف إلى القروض كافة أوجه الاستثمارات الأخرى لأموال البنك، وكلما زادت هذه النسبة دل ذلك على كفاءة تشغيل الاستثمارات.
نسبة القروض أو التمويل إلى الودائع	القروض/ إجمالي الودائع	تعكس هذه النسبة مدى قدرة البنك على توظيف الأموال المتاحة المتحصلة من الودائع لتلبية حاجات الزبائن من القروض، ويُعَدُّ ارتفاع هذه النسبة دليل على قدرة البنك على تلبية القروض المقدمة إليه.
معدل توظيف الودائع	مجموع القروض و السلفيات والاستثمارات المالية/ مجموع الودائع	يقيس هذا المعدل مدى الكفاءة في توظيف الودائع في استثمارات يتولد عنها عائد.
معدل توظيف الموارد	مجموع الاستثمارات و القروض والسلفيات/ مجموع الودائع وحقوق الملكية	يبين مدى استخدام البنوك للموارد المتاحة لها من ودائع ورأس المال والاحتياطيات في منح القروض والسلفيات وفي الاستثمار المباشر.

نسب القدرة على جذب المدخرات:		
نسبة الودائع الجارية إلى إجمالي الودائع	الودائع الجارية/ إجمالي الودائع	تشير إلى نسبة ما تشكله الودائع الجارية من بقية الودائع وزيادتها تعني قدرة المصرف على جذب العملاء. أي تهدف هذه النسبة إلى قياس وزن الودائع الجارية بين إجمالي ودائع المصرف.
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول	تقيس مدى الاعتماد على الودائع كحصة من التمويل الكلي ومدى أهمية الودائع في تمويل موجودات المصرف.
نسبة الودائع الاستثمارية إلى إجمالي الودائع	مجموع الودائع الاستثمارية/ إجمالي الودائع	تقيس هذه النسبة وزن الودائع المشاركة في ناتج النشاط الاستثماري للبنك الإسلامي، بمعنى أدق تحديد نسبة العنصر الفاعل من الودائع والذي يأخذ شكل الودائع الاستثمارية بأنواعها المختلفة، إن ارتفاع هذه النسبة يساعد على قيام البنك بأنشطته الاستثمارية بنجاح ويمكنه من إجراء التوظيف متوسط الأجل و العكس صحيح في حالة الانخفاض.
نسب إدارة المخاطر:		
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	حقوق الملكية/ إجمالي الأصول	تشير إلى ما توفره مصادر التمويل الذاتية من أموال لامتلاك الأصول التي يستخدمها المصرف في عملياته المصرفية وكلما كانت النسبة مرتفعة فإنها تدل على الاعتماد الذاتي وبالتالي تعتبر مؤشراً على قوة المصرف.
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع	حقوق الملكية/ إجمالي الودائع	تُعد مقياساً أساسياً للتعرف على قدرة البنك على رد الودائع التي يحصل عليها من الأموال المملوكة له، وكلما زادت هذه النسبة كلما كان ذلك مصدر أمان للمودعين والعكس في حالة الانخفاض. وعلى أساس هذه النسبة يمكن معرفة الأهمية النسبية لكل من حقوق الملكية والودائع كمصدر للتمويل و أبعاد المخاطرة التي يتعرض لها كل من الملاك وأصحاب الودائع.

نسبة الموجودات الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات	الموجودات الاستثمارية/ إجمالي الموجودات	تبين نسبة الموجودات الاستثمارية إلى إجمالي الموجودات وتبين ضرورة العمل على وجود إدارة استثمار مؤهلة تأهيلاً كاملاً.
نسب الربحية:		
العائد على الموجودات	صافي الربح/ إجمالي الموجودات × 100	تعدُّ مقياسًا جيدًا للربحية وللكفاءة الإدارية طالما أن الهدف تعظيم صافي الثروة، ويدل هذا العائد على مدى استغلال البنك لأصوله في توليد الأرباح.
معدل العائد على حقوق الملكية	صافي الربح/ حقوق الملكية ×100	يمكن قياس نسبة العائد لكل وحدة نقدية من حقوق الملكية وفي كل الأحوال فإن ارتفاع هذه النسبة قد يفسر من خلال ارتفاع الأسعار أو انخفاض رأس المال، وكلما ارتفع هذا العائد كلما كان الأمر أفضل لأن هذا يعني أن البنك يتمكن من توزيع المزيد من الأرباح على المساهمين.
معدل العائد على الودائع	صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الودائع ×100	يستخدم في قياس كفاءة البنك على توليد الأرباح من الودائع التي استطاع الحصول عليها، ويقيس هذا المعدل نصيب كل وحده من وحدات الودائع من صافي الربح المحقق للبنك بعد دفع الضرائب.
معدل العائد على الموارد	صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الموارد ×100	يبين نصيب كل وحدة من وحدات الموارد سواءً أكانت ذاتية أم خارجية من صافي الربح المتحقق وبذلك فإن هذا المعدل يبين كفاءة البنك في تحقيق الأرباح من الموارد المتاحة له.

الجدول من إعداد الباحث

المحور الثالث: تقييم الأداء المالي لبنك سبأ الإسلامي خلال السنوات المالية (2012 – 2016م):

لأجل تقييم الأداء المالي لبنك سبأ الإسلامي تم اعتماد مجموعة من النسب المالية المستخرجة من قائمة الدخل وقائمة المركز المالي لهذا البنك و الملائمة لطبيعة البحث، و تتمثل هذه النسب في الآتي:

جدول رقم (2)

النسب المالية المستخدمة في البحث و طريقة قياسها

المجموعة	المؤشرات	رمز النسبة	كيفية القياس
نسب السيولة	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	X1	(النقد و الأرصدة لدى البنك المركزي و المصارف الأخرى/ إجمالي الأصول) × 100
	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	X2	إجمالي النقدية/ إجمالي الودائع × 100
نسب توظيف الأموال	معدل توظيف الموارد	X3	مجموع القروض و السلفيات والاستثمارات المالية/ مجموع الودائع
نسب قدرة المصرف على جذب المدخرات	نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	X4	(إجمالي الودائع/ إجمالي الأصول) × 100
نسب إدارة المخاطر	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	X5	(حقوق الملكية/ إجمالي الأصول) × 100
نسب الربحية	معدل العائد على الأصول	Y1	(صافي الربح/ إجمالي الموجودات) × 100
	معدل العائد على الودائع	Y2	(صافي الربح بعد الضرائب/ إجمالي الودائع) ×100

الجدول من إعداد الباحث

ويمكن بيان أداء هذا البنك من خلال الآتي:

1- نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول (X1):

يتضح من الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة بلغت (56%) سنة 2016م، متجاوزة بذلك المتوسط العام الذي بلغ (43%)، وهي أفضل السنوات أداءً، ثم تليها السنوات 2012م ، 2015م؛ حيث بلغت

النسبة لهما (44%)، (43%) على التوالي، أما أقل نسبة فكانت في سنة 2014م؛ حيث بلغت (31%)، تليها سنة 2013م بنسبة (39%) وهما أدنى من المتوسط العام؛ ويعود سبب هذا الانخفاض إلى انخفاض النقدية الجاهزة والأرصدة النقدية الأخرى مقابل الزيادة في الأصول.

2- نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (x2):

يوضح الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة كانت في سنة 2016م؛ حيث بلغت (63%)، تليها بعد ذلك سنة 2013م بنسبة (65%)، ثم سنة 2012م، وقد بلغت نسبتها (59%)، متجاوزة هذه النسب المتوسط العام البالغ (54%)، أما أقل نسبة فكانت في سنة 2014م؛ حيث كانت (41%)، تليها سنة 2015م بنسبة (44%) وهما أدنى من المتوسط العام.

3- معدل توظيف الموارد (X3):

يُلاحظ من الجدول رقم (3) أن أعلى معدل كان في سنة 2012م، حيث بلغ (2.9)، ثم تليها السنتان 2013م، 2014م، فقد بلغ معدلهما (2.8)، (2.6) على التوالي وهذه المعدلات أعلى من المتوسط العام مما يعكس أداءً أفضل في هذه السنوات الثلاث، أمَّا أدنى معدل فكان في سنة 2016م؛ حيث كان (1.7)، ثم سنة 2015م وبمعدل (1.8) وهما أقل من المتوسط العام.

4- نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول (X4):

يُبين الجدول رقم (3) أن أعلى نسبة كانت في سنتي 2016م و 2015م؛ حيث بلغت نسبتهما (55%)، (52%) على التوالي، وهما تفوقان المتوسط العام البالغ (42%) مما يعبر عن أداءٍ أفضل فيهما، أما أقل نسبة كانت في سنتي 2012م، 2013م؛ حيث كانت (33%) لكل منهما، وتليها سنة 2014م فقد بلغت نسبتها (37%) وهي أدنى من المتوسط العام؛ وذلك بسبب الانخفاض في ودائع البنك مقابل الزيادة في الأصول.

5- نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول (X5):

من الجدول رقم (3) يُلاحظ أن أعلى نسبة كانت في سنة 2012م؛ إذ بلغت (6%)، وهي تفوق المتوسط العام الذي بلغ (5%) بذلك فهي أفضل السنوات أداءً، ثم تلتها السنوات 2014م، 2015م، 2016م بنسبة (5%) لكل منها؛ إذ جاءت مساوية للمتوسط العام، أما أقل نسبة فكانت في سنة 2013م؛ حيث كانت (4%)، وهي أدنى من المتوسط العام؛ نتيجة انخفاض حقوق الملكية مقابل الزيادة الكبيرة في الأصول.

6- معدل العائد على الأصول (Y1):

يتضح من الجدول رقم (3) أن أعلى معدل عائد كان في سنتي 2012م، 2013م؛ حيث بلغ (0.03%)، ثم تلتها سنة 2016م بمعدل (0.0003%)، وكان معدل هذه السنوات الثلاث يفوق المتوسط العام البالغ (- 2.5%)؛ وذلك لتحقيق البنك صافي ربح وإن كان منخفضاً خصوصاً في سنة 2016م، أما أدنى معدل فكان في سنة 2014م؛ إذ بلغ (- 0.82%)، تليها بعد ذلك سنة 2015م بمعدل (- 0.48)، وهما أقل من المتوسط العام؛ وذلك بسبب أن البنك حقق خسائر في هاتين السنتين مقابل حصول زيادة في إجمالي الأصول.

7- معدل العائد على الودائع (Y2):

يُبين الجدول رقم (3) أن أعلى معدل عائد كان في سنتي 2012م، 2013م؛ حيث بلغ (0.09%)، ثم تلتها سنة 2016م بمعدل (0.0006%)، وكان معدل هذه السنوات الثلاث يفوق المتوسط العام البالغ (- 0.58%)؛ وذلك لتحقيق البنك صافي ربح وإن كان منخفضاً خصوصاً في سنة 2016م، أما أدنى معدل فكان في سنة 2014م؛ إذ بلغ (- 2.2%)، وهو أقل من المتوسط العام؛ وذلك بسبب أن البنك حقق خسارة في هذه السنة مقابل الزيادة في إجمالي الودائع، تليها بعد ذلك سنة 2015م بمعدل (- 0.9)؛ لعدم تحقيق أي ربح في هذه السنة.

جدول رقم (3)

المؤشرات المستخدمة في البحث

المؤشر	السنوات					المتوسط العام
	2012م	2013م	2014م	2015م	2016م	
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول%	44	39	31	43	56	43
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع%	59	65	41	44	63	54
معدل توظيف الموارد%	2.9	2.8	2.6	1.8	1.7	2.4
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول%	33	33	37	52	55	42
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول%	6	4	5	5	5	5
معدل العائد على الأصول%	0.03	0.03	(0.82)	(0.48)	0.0003	(0.25)
معدل العائد على الودائع%	0.09	0.09	(2.2)	(0.9)	0.0006	(0.58)

الجدول من إعداد الباحث

اختبار فرضيات البحث:

1- نتائج أثر المؤشرات (X_1 ← X_5) على معدل العائد على الأصول (Y_1) في بنك سبأ الإسلامي:

يتبين من الجدول رقم (4) أدناه أن معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغ (0.954)، ومعامل التحديد المعدّل بلغ (0.881)، وبلغ معامل التحديد (0.911)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره (91.1%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول)، وهذا يعني أن جودة معادلة الانحدار جيدة.

الجدول رقم (4)

معاملات الارتباط والتحديد لنموذج معدل العائد على الأصول

معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
0.954	0.911	0.881	0.1257790

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

ويلاحظ من الجدول رقم (5) معنوية النموذج المستخدم في اختبار تأثير العوامل المستقلة المذكورة سابقاً في معدل العائد على الأصول؛ حيث بلغت قيمة F (معامل فيشر) 30.592، ومستوى المعنوية (0.012)، وهي أقل من مستوى الدلالة المقترح (0.05)، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة خطية بين معدل العائد على الأصول ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

الجدول رقم (5)

تحليل التباين للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع الأول (معدل العائد على الأصول)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	0.484	1	0.484	30.592	0.012
البواقي	0.047	3	0.016		
الإجمالي	0.531	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

معاملات انحدار النموذج:

الجدول رقم (6)

نموذج الانحدار المتعدد لتأثير نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع على معدل العائد على الأصول

المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Std.Error	معامل الانحدار المعياري Beta	ت المحسوبة t	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	1.971	0.313		6.304	0.008	معنوية
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (X2)	- 0.031	0.006	- 0.954	- 5.531	0.012	معنوية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

يتضح من الجدول رقم (6) رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول؛ لأن مستوى المعنوية 0.012 = sig أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، كما تؤثر نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع إيجابياً في معدل العائد على الأصول؛ حيث إن المتغير المستقل (نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع) تفسر91.1% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل العائد على الأصول) وهذا تفسيرٌ منطقيٌ.

وقد تمّ استبعاد المتغيرات المستقلة (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) من النموذج نظراً لتأثيرها الضعيف على معدل العائد على الأصول. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (7). ويعني ذلك قبول فرضية العدم القائلة إنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) ومعدل العائد على الأصول.

الجدول رقم (7)

المتغيرات المستثناة من النموذج

المتغير	معامل الانحدار B	ت المحسوبة t	مستوى المعنوية Sig	الدلالة الإحصائية
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	0.227	-1.115	0.381	غير معنوية
معدل توظيف الموارد	0.104	0.515	0.658	غير معنوية

المتغير	معامل الانحدار B	ت المحسوبة t	مستوى المعنوية Sig	الدلالة الإحصائية
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	-0.114	-0.579	0.621	غير معنوية
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	-0.186	-1.096	0.387	غير معنوية

أما معادلة انحدار معدل العائد على الأصول على نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع تُعطى بالعلاقة الآتية:

$$y_1 = 1.971 + (-0.031)X2$$

2-نتائج أثر المؤشرات (X5← X1) على معدل العائد على الودائع (Y2) في بنك سبأ الإسلامي:

يتبين من الجدول رقم (8) أدناه أن معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغ (0.898)، ومعامل التحديد المعدّل بلغ (0.742) وبلغ معامل التحديد (0.807)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر ما مقداره (80.7%) من التغير الحاصل في المتغير التابع (معدل العائد على الودائع)، وهذا يعني أن جودة معادلة الانحدار جيدة.

الجدول رقم (8)

معاملات الارتباط والتحديد لنموذج معدل العائد على الودائع

معامل الارتباط المتعدد	معامل التحديد	معامل التحديد المعدّل	الخطأ المعياري للتقدير
0.898	0.807	0.742	0.4757420

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

ويلاحظ من الجدول رقم (9) معنوية النموذج المستخدم في اختبار تأثير العوامل المستقلة المذكورة سابقاً في معدل العائد على الودائع؛ حيث بلغت قيمة F (معامل فيشر)12.525، ومستوى المعنوية (0.038)، وهي أقل من مستوى الدلالة المقترح (0.05)، لذلك نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة، أي يوجد علاقة خطية بين معدل العائد على الودائع ونسبة النقدية إلى إجمالي الودائع، مما يعني أن هذا النموذج بمتغيره المستقل صالح للتنبؤ بقيم المتغير التابع.

الجدول رقم (9)

تحليل التباين للمتغيرات المستقلة والمتغير التابع الثاني (معدل العائد على الودائع)

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى المعنوية
الانحدار	2.835	1	2.835	12.525	0.038
البواقي	0.679	3	0.226		
الإجمالي	3.514	4			

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

معاملات انحدار النموذج:

الجدول رقم (10)

نموذج الانحدار المتعدد لتأثير نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع على معدل العائد على الودائع

المتغير	معامل الانحدار B	الخطأ المعياري Std.Error	معامل الانحدار المعياري Beta	ت المحسوبة T	مستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
الثابت	4.772	1.182		4.036	0.027	معنوية
نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع (X2)	0.076 -	0.021	0.898 -	3.539 -	0.038	معنوية

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج الدراسة التطبيقية

يتضح من الجدول رقم (10) رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة القائلة إنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية بين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الودائع؛ لأن مستوى المعنوية 0.038 = sig أصغر من مستوى الدلالة المقترح 0.05، كما تؤثر نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع إيجابياً في معدل العائد على الودائع؛ حيث إن المتغير المستقل (نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع) تفسر80.7% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع (معدل العائد على الودائع) وهذا تفسيرٌ منطقيٌ.

وقد تمّ استبعاد المتغيرات المستقلة (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) من النموذج؛ نظراً لتأثيرها الضعيف على معدل العائد على الودائع. وهذا ما يوضحه الجدول رقم (11). ويعني ذلك قبول فرضية العدم القائلة إنه

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين كل من (نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول، ومعدل توظيف الموارد، ونسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول، ونسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول) ومعدل العائد على الودائع.

الجدول رقم (11)

المتغيرات المستثناة من النموذج

المتغير	معامل الانحدار B	ت المحسوبة t	مستوى المعنوية Sig	الدلالة الإحصائية
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	-0.337	-1.128	0.376	غير معنوية
معدل توظيف الموارد	0.203	0.722	0.545	غير معنوية
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	-0.211	-0.765	0.524	غير معنوية
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	-0.178	-.611	0.603	غير معنوية

أما معادلة انحدار معدل العائد على الودائع على نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع تُعطى بالعلاقة الآتية:

$$y2 = 4.722 + (-0.076)X2$$

النتائج:

1- تعد المؤشرات المالية مهمة وضرورية حيث إنه لا يمكن الاستغناء عنها في عملية التحليل المالي لقياس الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

2- أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي بين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الأصول، فيما لا يوجد تأثير بين النسب الأخرى ومعدل العائد على الأصول في المصرف الإسلامي عينة البحث.

3- أظهرت نتائج التحليل وجود تأثير معنوي بين نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع ومعدل العائد على الودائع، فيما لا يوجد تأثير بين النسب الأخرى ومعدل العائد على الودائع في المصرف الإسلامي عينة البحث.

التوصيات:

1- ضرورة القيام بتقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية بشكل دوري، والعمل على تشجيع وتطوير الصيرفة الإسلامية وتطويرها.

2- ضرورة تبني المصارف الإسلامية لبرامج التحليل المالي، وربطها بالأساليب الإحصائية؛ لتقييم أدائها، والتنبؤ باتجاهات هذا الأداء مستقبلاً.

3- العمل على استخدام مؤشرات مالية أخرى لتقييم أداء المصارف الإسلامية في اتجاهات أحرى.

المراجع:

1- OSHOKE,A.S.,SUMAINA,J. Performance Evaluation Through Ratio Analysis. Journal Of Accounting and Finance Management, VOL.1,NO 3, 2015, February, 1- 10.

2. الجعافرة، أحمد ياسين، مدى استخدام النسب المالية في اتخاذ القرارات التمويلية في المصارف الإسلامية العاملة في الأردن، دراسة تحليلية في المصارف الإسلامية الأردنية، رسالة ماجستير (غير منشورة) كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن، 2012م.

3. عاصي، أمارة محمد، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب، 2010م.

4. شيخ عثمان، عمر محمد، إدارة الموجودات/ المطلوبات لدى المصارف التقليدية والإسلامية، دراسة تحليلية تطبيقية مقارنة، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق، 2009م.

5. عباده، إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، 2007م، ص195.

6_ BASHIR, ABDEL-HAMEED m, Risk and Profitability Measures in Islamic Banks; the case of Two Sudanese banks, Islamic Economic studies, VOL.6, NO.2, 1999.

7. مطر، محمد، الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2006م، ص3.

8. السعيد، فرحات، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، دار المريخ، السعودية، 2000م، 74.

9. الموسوي، حيدر يونس، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية في مؤشرات سوق الأوراق المالية، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، 2009م، ص42.

10. عباده، إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، دار النفائس، الأردن، 2008م، ص340.

11. رمضان، زياد سليم، جودة، محفوظ، الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك، دار وائل للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2003م، ص270.

12. HORNE, C.J. Financial Management and Policy, McGraw- Hill, Ten edition,1995, P;758.

13. KIESO,DoNALD,& PUAL, KIMMET& JERRY WEGANDT. Financial Accounting, John Wiley Rsons, USA,2000,P;12

14. RICHARD.A- BREALY, Fundamentals Of Corporate Finance Altemate, Third Edition, University of Southern, California, 2008, P;134.

15. فهد، نصر حمود، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2009، ص58-61، 332.

16. العجلوني، محمد محمود، البنوك الإسلامية . أحكامها ومبادئها وتطبيقاتها المصرفية، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2008م، ص33.

17. المغربي، عبد الحميد عبد الفتّاح، الإدارة الاستراتيجية في البنوك الإسلامية، الطبعة الأولى، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جده، 2004م، ص117-118، 128، 129 148، 150.

18. الصابر، خالد مصباح، مدى استخدام النسب المالية في ترشيد قرار منح التسهيلات الائتمانية في المصارف الأهلية الليبية، وسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة آل البيت، الأردن، 2005م، ص23.

19. طالب، ومشهداني، الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2011م، ص85.

20. النشري، مصطفى، تقييم كفاءة البنوك الإسلامية في مصر، مجلة التمويل والتجارة، كلية التجارة، جامعة طنطا، الملحق الأول، العدد الثاني، 2008م، ص33 ،34.

21. قدوري، أبو أحمد، صاحب، رضا، مشعل فائق، إدارة المصارف، العراق، جامعة الموصل، 2005م، ص352.

22. مصطفى، فهمي الشيخ، التحليل المالي، الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين، 2008م، ص44.

23. حماد، طارق عبدالعال، تقييم أداء البنوك التجارية ـ تحليل العائد والمخاطرة، الدار الجامعية، مصر، 2001م، ص81.

الملاحق:

ملحق رقم (1)

البيانات الأساسية المستخدمة في تحليل مؤشرات تقييم أداء المصرف الإسلامي عينة البحث

(بالألف ريال)

	2012	2013	2014	2015	2016
إجمالي النقدية	35291561	49053952	27842340	42889283	65159961
مجموع الودائع	59950422	75620545	67392226	96523843	103494051
صافي الربح	54310	70553	(1499238)	(878714)	666
النقد و الأرصدة لدى البنك المركزي والبنوك الأخرى	81265742	103441323	57384595	78923269	105226108
مجموع القروض والسلفيات والاستثمارات المالية	172706157	211953574	173891803	175572510	178469313
حقوق الملكية	11486560	11616433	9725750	8646620	10319622
إجمالي الأصول	184192717	263570007	183617553	184219130	188788935

ملحق (2)

مخرجات برنامج التحليل الاحصائي

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.954[a]	.911	.881	.1257790

a. Predictors: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.484	1	.484	30.592	.012[b]
	Residual	.047	3	.016		
	Total	.531	4			

a. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

b. Predictors: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	1.971	.313		6.304	.008
	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	-.031-	.006	-.954-	-5.531-	.012

a. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

Excluded Variables[a]

Model	Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
					Tolerance
نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	-.227-[b]	-1.115-	.381	-.619-	.662
معدل توظيف الموارد	.104[b]	.515	.658	.342	.974
نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	-.114-[b]	-.579-	.621	-.379-	.983
نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	-.186-[b]	-1.096-	.387	-.613-	.964

a. Dependent Variable: معدل العائد على الأصول

b. Predictors in the Model: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.898[a]	.807	.742	.4757420

a. Predictors: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	2.835	1	2.835	12.525	.038[b]
	Residual	.679	3	.226		
	Total	3.514	4			

a. Dependent Variable: معدل العائد على الودائع

b. Predictors: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	T	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	4.772	1.182		4.036	.027
	نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع	-.076-	.021	-.898-	-3.539-	.038

a. Dependent Variable: معدل العائد على الودائع

Excluded Variables[a]

Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics
						Tolerance
1	نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الأصول	-.337-[b]	-1.128-	.376	-.624-	.662
	معدل توظيف الموارد	.203[b]	.722	.545	.455	.974
	نسبة إجمالي الودائع إلى إجمالي الأصول	-.211-[b]	-.765-	.524	-.476-	.983
	نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول	-.178-[b]	-.611-	.603	-.397-	.964

a. Dependent Variable: معدل العائد على الودائع

b. Predictors in the Model: (Constant), نسبة النقدية إلى إجمالي الودائع

inancial analysis using financial rations and its application in evaluating the Islamic banks performance
A case study of Saba Islamic Bank

Dr. Salem yuslam lardi

Abstract:

This study investigates the use of financial analysis tools in evaluating the performance of Islamic banks by using annual reports of Saba Islamic Bank. Specifically, this study focuses on the importance of financial analysis that uses financial ratios to evaluate the performance of Islamic banks through identifying indicators that are more suitable in such banks. It also shows the relationship between financial analysis and the performance of Islamic banks as proxied by bank profitability. This study finds that the ratio of cash to total deposits has a significant effect on the bank profitability, measured by return on assets and return on deposits. This study also concludes that Islamic banks should adopt financial analysis and connect it with statistical methods to evaluate and predict the current and future performance.